الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلديـــة البـــــطان

محضر جلسة الدورة الاستثنائية
للنيابة الخصوصية لبلدية البطان
المنعقدة بتاريخ الجمعة 15 ديسمبر 2017

****

عملا بمقتضيات القانون الأساسي للبلديات، وبناءً على الاستدعاءات التي تم توجيهها إلى أعضاء النيابة الخصوصية المؤرخة في 05 ديسمبر 2017 والمتعلقة بدعوتهم لحضور أشغال الدورة الاستثنائية لمجلس النيابة الخصوصية لبلدية البطان، وعلى المعلقات التي تم تركيزها بعدة نقاط بالمنطقة البلدية، عقدت النيابة الخصوصية لبلدية البطان دورة استثنائية يوم الجمعة 15 ديسمبر 2017 انطلاقا من الساعة الرابعة مساءً بمقر البلدية برئاسة السيد فتحي بوذراع رئيس النيابة الخصوصية.
وقد حضر أشغال هذه الجلسة أعضاء النيابة الخصوصية السادة:

- الخمسي الحمروني: المساعد الأول.
- نجلاء المديوني: مستشارة.
- محرزية الحبيبي: مستشارة
- آمال الهمامي: مستشارة

وغاب دون عذر:
السيد نور الدين السعداوي: مستشار
السيد فوزي عبد السلام: مستشار
وعن الإدارة البلدية حضر السيد محمد بن جبارة: الكاتب العام.

افتتح السيد رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بأعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين، وأشار إلى أن الأعضاء الحاضرين تتألف منهم الأغلبية القانونية حسب ما يستوجبه القانون الأساسي للبلديات، واضاف أن الإجراءات المعمول بها في خصوص البرنامج الاستثماري البلدي السنوي باتت تقتضي المصادقة على جملة من النقاط ذات العلاقة بهذا البرنامج المشار إليها بجدول الأعمال مما أوجب عقد هذه الدورة الاستثنائية لمجلس النيابة الخصوصية للبلدية.
ثم تولى عرض جدول أعمال الدورة الاستثنائية على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية قصد المصادقة عليه والذي تضمن النقاط التالية:

1 ـ المصادقة على مختلف المحاور المتعلقة بالبرنامج الاستثماري البلدي السنوي لسنة 2018.

- المصادقة على البرنامج الاستثماري لسنة 2018.
- المصادقة على اتفاقية منح المساعدات الموظفة وغير الموظفة المبرمة بين البلدية وصندوق القروض.
- المصادقة على برنامج دعم القدرات مع صندوق القروض.
- المصادقة على برنامج دعم القدرات مع مركز التكوين ودعم اللامركزية.

2ـ المصادقة على برنامج تطهير الديون.
3ـ المصادقة على تكليف صندوق القروض باقتناء حاويات بلاستيكية لفائدة البلدية.
4ـ حول طلب توسعة كشك.
فصادق الحاضرون على جدول الأعمال وبذلك انطلق المجلس في أعماله.

1- المصادقة على مختلف نقاط برنامج الاستثمار لسنة 2018:
بخصوص برنامج الاستثمار البلدي الجديد لسنة 2018 فقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أن الضرورة تقتضي عرض جميع النقاط المتعلقة بهذا البرنامج على أنظار مجلس النيابة الخصوصية لمناقشتها والتداول فيها ثم المصادقة عليها حتى يتسنى للبلدية الانتفاع بمبلغ المساعدة المقررة لها بعنوان سنة 2018 والبالغة 258 ألف دينار، وذلك حسب التفصيل التالي:

- **المصادقة على برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2018:**

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين أنه بناء على الإجراءات الجديدة المتعلقة بالمقاربة التشاركية مع الأهالي في خصوص ضبط برنامج الاستثمار السنوي لسنة 2018 فإن البلدية تولت يوم السبت 18 نوفمبر 2017 عقد الجلسة العامة التشاركية الأولى ثم تم يوم الجمعة 8 ديسمبر 2017 عقد الجلسة العامة التشاركية الثانية حضرهما جانب من المجتمع المدني والأهالي تم خلالهما التداول في موضوع توظيف المساعدة المالية المقدرة بـ258 ألف دينار لإنجاز برنامج الاستثمار البلدي، وكان الإجماع حاصلا حول إضافة هذه الاعتمادات إلى الاعتمادات التي لم يتم استعمالها العام الجاري وهي المساعدة غير الموظفة لسنة 2017 والبالغ قدرها 129 ألف دينار وإستعمال المجموع البالغ 387 ألف دينار في مشروع إداري هو إنجاز مقر للبلدية، وأضاف رئيس النيابة الخصوصية أنه نظرا إلى أن الدراسة الفنية التي قامت بها البلدية أفضت غلى أن كلفة إنجاز بناء مقر للبلدية تبلغ 729 ألف دينار فإنه سيتم التوجه بطلب مساعدة بمبلغ 250 ألف دينار وقرض بمائة ألف دينار إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.
بما يجعل الخطة التمويلية لمشروع قصر البلدية تكون كالتالي:

الخطة التمويلية		
	الاعتمادات	**الملاحظات**
كلفة المشروع	729.000	
تمويل ذاتي (مساعدة غير موظفة)	387.000	ستستعمل البلدية المساعدة غير الموظفة بعنوان سنتي 2017 و2018 كتمويل ذاتي
مساعدة من صندوق القروض	250.000	
قرض من صندوق القروض	100.000	

ثم تم عرض المقترح على أنظار أعضاء المجلس لمناقشته، فاعتبر أعضاء المجلس أن الضرورة أصبحت تقتضي فعلا إنجاز مقر للبلدية نظرا لتهالك المبنى الحالي مؤكدين أنه نظرا لضعف موارد البلدية فإن استغلال هذه المساعدة غير الموظفة كتمويل ذاتي مع السعي لدى صندوق القروض للحصول على المساعدة الإضافية والقرض لإنجاز هذا المشروع الهام.

- **المصادقة على اتفاقية منح المساعدات الموظفة وغير الموظفة المبرمة بين البلدية وصندوق القروض.**

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين أنه تبعا للإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل مشاريع برنامج الاستثمار البلدي الجديد فقد أعدّ صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية اتفاقية تضبط حقوق وواجبات كل من الدولة ممثلة في صندوق القروض من جهة والبلدية من جهة من اجل الانتفاع بالمساعدات الموظفة وغير الموظفة، ووجهها إلى البلدية كما هو الحال بالنسبة لكل البلديات الأخرى. ويستوجب العمل بها عرضها على أنظار المجلس البلدي للمصادقة عليها.
ثم قدم للحاضرين نسخة من الاتفاقية للإطلاع على بنودها ومناقشتها وتبادل الآراء في شأنها.

محتوى الإتفاقية:

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
صندوق القروض ومساعدة
الجماعات المحلية

اتفاقية منح المساعدات غير الموظفة والمساعدات الموظفة لسنة 2018

- طبقا للأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية .
- طبقا للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 13 جويلية 2015 المتعلق بضبط الشروط الدنيا المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إلى الجماعات المحلية.
- طبقا للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 3 أوت 2015 المتعلق بضبط طرق احتساب المساعدات الإجمالية غير الموظفة.
- طبقا للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 والمتعلق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية
- وعملا بمقتضيات الدليل العملي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أبرمت هذه الاتفاقية بين :

1- الدولة ممثلة في شخص المدير العام لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية،

من جهة؛

2- وبلدية البطان ممثلة في شخص رئيس مجلسها،

من جهة أخرى؛

الفصل الأول : موضوع الإتفاقية

تضبط هذه الاتفاقية التعهدات المتبادلة بين الطرفين في تطبيق إجراءات الحصول على المساعدات غير الموظفة والمساعدات الموظفة طبقا للأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض والمساعدات من طرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

الفصل 2: تعهدات الدولة

-1- المساعدة غير الموظفة:

- توفر الدولة اعتمادات في شكل مساعدة سنوية غير موظفة تخصص لتمويل مشاريع استثمارية يتم توزيعها باعتماد:
* تطبيق معايير توزيع المساعدة غير الموظفة حسب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 3 أوت 2015.
* التثبت من مدى استجابة البلدية للشروط الدنيا المستوجبة للحصول على المساعدة غير الموظفة طبقا للقرار المشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 13 جويلية 2015.
- يتم إعلام البلدية بقيمة المساعدة المعنية بالتحويل في أجل أقصاه موفى شهر جانفي 2018 أو 15 فيفري 2018 في صورة تقدمت بطعون في أجل أقصاه 10 فيفري 2018.
- يتولى الصندوق تحويل المبلغ السنوي للمساعدة غير الموظفة دفعة واحدة بعد إستكمال إجراءات التحويل في أجل أقصاه شهرا من تاريخ تنزيلها من قبل الدولة إلى حسابات الصندوق.

-2- دعم القدرات:

تتعهد الدولة خلال سنة 2018 بتأمين أنشطة تكوينية ومساندة مجانية لفائدة البلدية حسب الطلب والأولوية في حدود الإعتمادات السنوية المخصصة للغرض بهدف مساندتها على تحسين أدائها في مجال التصرف وبرمجة مشاريعها.

الفصل 3: تعهدات البلدية

تتعهد البلدية باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الشروط الدنيا المستوجبة للحصول على المساعدة غير الموظفة والمساعدة الموظفة وذلك بموافاة الصندوق قبل يوم 15 جانفي 2018 بالوثائق التالية:

-1- نسخة من وثيقة إحالة الحسابات المالية لسنة 2016 مصحوبة بمضمون مداولة المجلس البلدي حول المصادقة على هذه الحسابات.
-2- مضمون من مداولة المجلس البلدي بخصوص الموافقة على مشروع ميزانية سنة 2018.
-3- مضمون من مداولة المجلس البلدي بخصوص المصادقة على البرنامج الإستثماري السنوي لسنة 2018 مصحوبا بنسخة من هذا البرنامج وباثباتات إعتماد المنهج التشاركي عند إعداده.
-4- نسخة أصلية من إتفاقية منح المساعدات غير الموظفة والمساعدات الموظفة لسنة 2018 التي تضبط مسؤولية البلدية مع الدولة بعنوان الإنتفاع بالمساعدة مصحوبة بمضمون من مداولة المجلس البلدي حول المصادقة على هذه الإتفاقية.
-5- مستخرج من موقع المرصد الوطني للصفقات العمومية يثبت قيام البلدية بإشهار مخططها التقديري لإبرام الصفقات لسنة 2018.

كما تتعهد البلدية بالعمل بما جاء بالدليل العملي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وخاصة بتوجيه الوثائق المتعلقة بتقييم الأداء إلى هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية قبل موفى مارس 2018 ومد الصندوق بـ:

-1- تقرير حول تقدم تنفيذ البرنامج السنوي للإستثمار لسنة 2017 قبل موفى فيفري 2018.

-2- الوثائق الخاصة بإعداد برنامج دعم القدرات مصادق عليها من طرف المجلس البلدي:

- برنامج دعم القدرات لسنة 2018 قبل يوم 15 جانفي 2018
- تقرير حول تقدم تنفيذ برنامج دعم القدرات لسنة 2017 قبل يوم 15 فيفري 2018.

-3- تقرير حول تطبيق الإجراءات البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة بالمساعدات غير الموظفة والمساعدات الموظفة في موفى كل ثلاثية على مدى السنة.

-4- تقرير حول تقدم تنفيذ مشاريع برنامج تهذيب الأحياء الشعبية (بالنسبة للبلديات المعنية بهذا البرنامج فقط) قبل غرة فيفري 2018.

الفصل 4: قيمة المساعدات

حددت قيمة المساعدة غير الموظفة لبلديــة البطان لسنة 2018 بمبلغ 258.000 دينارا .

الفصل 5: مصاريف التسجيل

تتحمل بلدية البطان مصاريف تسجيل هذه الإتفاقية.

الفصل 6: عدد النظائر

أمضيت هذه الإتفاقية في أربع نظائر أصلية يرجع منها نظير إلى الصندوق.

تونس في

رئيس بلدية البطان

تونس في 2017/10/30

المدير العـام لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

سامي المكي

التسجيل بالقباضة المالية

فاتفقت أراء الحاضرين على وجوب الالتزام بالواجبات المحمولة على البلدية خاصة في الجانب المتعلق باحترام التعهدات الواردة في الفصل الثالث من الاتفاقية مع الحرص على تنفيذ برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2018 في الآجال.

وبعد النقاش وتبادل الآراء وافق الحاضرون بالإجماع على الاتفاقية وفوضوا للسيد رئيس النيابة الخصوصية الإمضاء عليها والقيام بكافة الإجراءات المطلوبة في الغرض مع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

- **المصادقة على برنامج دعم القدرات مع صندوق القروض:**

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أعضاء المجلس أن برنامج الاستثمار البلدي الجديد أصبح يرتكز على معطى هام وهو التكوين والمساندة الفنية التي يقدمها كل من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية من جهة ومركز التكوين ودعم اللامركزية من جهة ثانية، وأضاف أن هذه المساندة وهذا التكوين من شأنه أن يعين البلدية على حسن تنفيذ برنامجها الاستثماري بفضل الدعم الذي ستجده من قبل الصندوق في مجال المساندة الفنية.

وأحاط السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين علما بأن البلدية كانت طلبت من صندوق القروض المساندة الفنية في 3 محاور حسب الجدول التالي:

ترتيب الأولوية	المساندة الفنية	المشروع أو النشاط المعني بالمساندة الفنية	تاريخ بداية التدخل	المجال	عدد المنتفعين وصفتهم	المصلحة أو الوحدة المنتفعة
1	المساندة في مجال المقاربة لتشاركية	تطبيق المقاربة التشاركية في اطار اجراءات التصرف البيئي والاجتماعي لمشروع معين	مارس	الحوكمة	2 (تقني وكاتب تصرف)	- الشؤون الإدارية والمالية
2	المساندة في مجال الاتصال والشفافية	المساندة في تركيز منظومة التصرف في الشكاوى	ماي	الحوكمة	2 (تقني وكاتب تصرف)	- الشؤون الإدارية والمالية
3	المساندة في مجال التصرف في الموارد المالية	تحليل المديونية واقتراح برنامج لتطهير الديون ومتابعة تنفيذه	أفريل	التصرف	2 (تقني وكاتب تصرف)	- الشؤون الإدارية والمالية

مضيفا أن هذه المساندة الفنية مجانية أي أن البلدية لن تتحمل تكلفتها المالية.
وبعد النقاش وتبادل الآراء تمت المصادقة بالإجماع على برنامج دعم القدرات والمساندة الفنية مع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

- **المصادقة على برنامج دعم القدرات مع مركز التكوين ودعم اللامركزية:**

بالنسبة لبرنامج دعم القدرات المرتكز بالأساس على التكوين الذي سيكون من مشمولات مركز التكوين ودعم اللامركزية التابع لوزارة الداخلية أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أنه لا يختلف في شكله العام مع برنامج صندوق القروض غير أن مجاله سيكون التكوين، وأفاد أعضاء البلدية اقترحت تكوين اعوانها في المجالات التالية:

البرنامج الخصوصي لدعم القدرات-تكوين-نتائج

الولاية : منوبة البلدية : البطان

الموضوع	عدد الأعوان المقترحين
PARCإدارة المشاريع الإستثمارية	1
PARCالتحليل المالي	1
PARCتطهير الديون	1
PARCالحماية البيئية و الإجتماعية	1
PARCالصيانة الوقائية لوسائل النقل	1
PARCآليات التصرف في الشكاوي	1
PARCتقييم آداء الجماعات المحلية	1

مضيفا أنه كما هو الحال بالنسبة لصندوق القروض فإن هذا الدعم الذي سيقدمه مركز التكوين سيتحمل المركز كلفته المالية ولن تكون البلدية مطالبة بأي مساهمة.
وبعد التداول في الموضوع تمت المصادقة بالإجماع على برنامج التكوين مع مركز التكوين ودعم اللامركزية.

II- المصادقة على برنامج تطهير الديون
عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على أنظار أعضاء المجلس الديون المتخلدة بذمة البلدية وهي أساسا ديون تعود إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 137.997،294 دينارا وصندوق القروض بمبلغ 168.414،208 دينارا، وأضاف أن الأمر يتطلب ضبط برنامج لتطهير هذه الديون.
وعند استفسار أعضاء المجلس عن سبب هذه الديون ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أنها تعود إلى سنوات 2012 و2013 و2014 و2015 و2016 بالنسبة لديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز ولعدة سنوات سابقة بالنسبة

لصندوق القروض، موضحا أن البلدية كانت حريصة على خلاص مستحقات هاتين المؤسستين الوطنيتين غير أنها لم تتمكن من ذلك بسبب ضعف مواردها المالية، مشيرا إلى أن هذه الديون ورغم أهميتها بالنسبة لميزانية محدودة كميزانية بلدية البطان إلا إنه يبقى مقدورا على الإيفاء بها وتسديدها.
ثم تداول أعضاء المجلس في كيفية وضع جدول زمني لخلاص هذه الديون فتم الاتفاق بالإجماع على الروزنامة التالية لتطهير الديون:

ديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز:

السنة	جملة الدين	القسط السنوي	الدين المتبقي
2017	**142.873,611**		
2018	142.873,611	42.873,611	100.000,000
2019	100.000,000	25.000,000	75.000,000
2020	75.000,000	25.000,000	50.000,000
2021	50.000,000	25.000,000	25.000,000
2022	25.000,000	25.000,000	0

ديون صندوق القروض:

السنة	جملة الدين	القسط السنوي	الدين المتبقي
2018	168.414،208	18.414,208	150.000,000
2019	150.000,000	18.750,000	131.250,000
2020	131.250,000	18.750,000	112.500,000
2021	112.500,000	18.750,000	93.750,000
2022	93.750,000	18.750,000	75.000,000
2023	75.000,000	18.750,000	65.250,000
2024	65.250,000	18.750,000	37.500,000
2025	37.500,000	18.750,000	18.750,000
2026	18.750,000	18.750,000	0

وبعد التداول والنقاش في المقترح تمت المصادقة بالإجماع على اعتماد الروزنامة المشار إليها لتطهير ديون البلدية تجاه هاتين المؤسستين الوطنيتين.

III- المصادقة على تكليف صندوق القروض باقتناء حاويات بلاستيكية لفائدة البلدية:
أفاد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية تلقت من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مكتوبا بتاريخ 05 أكتوبر 2017 يقترح فيه إدراج البلدية في إطار صفقة مجمعة لاقتناء حاويات مختلفة الأحجام يتم خلاصها بواسطة قرض بنسبة 100 في المائة وطلب رأي البلدية، فتمت الموافقة على مقترح الصندوق مع طلب اقتناء 50 حاوية بلاستيكية سعة 770 لترا لفائدة بلدية البطان تتولى البلدية خلاص ثمنها عن طريق قرض من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، ثم عرض على أعضاء المجلس إبداء الرأي في الموضوع والمصادقة عليه من عدمه.

وبعد التداول في الموضوع وافق الحاضرون بالإجماع على المقترح مع التفويض للسيد رئيس النيابة الخصوصية بالقيام بكل الإجراءات التي يقتضيها الموضوع.

IV- حول توسعة كشك:
أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن المواطن صلاح قحيص الذي مكنته البلدية من ترخيص لإشغال كشك كائن بشارع الحرية بالبطان قرب جامع بلال تقدم بطلب يرغب بمقتضاه في الموافقة له بتوسعة الكشك بما يجعله ملائما لنشاطه التجاري، مضيفا أن المعني بالأمر كان أقدم على توسعة الكشك من تلقاء نفسه في الصائفة الفارطة غير أن تدخل البلدية جعله يقوم بإزالة التوسعة المذكورة.
وبعد تبادل الآراء بين أعضاء النيابة الخصوصية تمت الموافقة للمعني بالأمر بالقيام بتوسعة شريطة أن تكون من المواد الخفيفة القابلة للإزالة في كل وقت وأن لا تتعدى المساحة الإضافية في حدها الأقصى نصف مساحة الكشك في وضعه الحالي.

وعلى الساعة الخامسة والنصف مساءً رُفعت الجلسة.

رئيس النيابة الخصوصية

المعتمد

فتحي بوذراع